

رأي إماراتي في الأزمة الليبية



محمد خلفان الصوافي
كاتب إماراتي

تحرص دولة الإمارات على تبني الحلول السياسية في كل الأزمات الدولية، لأنها تؤمن أن الاستقرار عامل أساسي لإنجاح كل المحاولات والجهود التي تؤدي إلى تفاهم وتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين، في المقابل لا تتوانى في استخدام القوة إذا رأت أن الوضع سيؤدي إلى الإضرار بأمنها. ويتضاعف حرصها على دعم تلك الحلول السلمية وتعطيها أهمية كبرى عندما يمس الأمر الأمن القومي العربي، المستهدف أصلاً من الجوار الجغرافي على مدى التاريخ، خاصة من تركيا وإيران. ولعل هذا ما يفسر لنا سرعة تاييدها لمبادرة السلام المصرية بشأن ليبيا والداعية إلى وقف إطلاق النار والابتعاد عن تصعيد العمل العسكري، والمطالبة بانسحاب القوات الأجنبية والتدخلات الخارجية، التي ساهمت في تعقيد الأزمة الداخلية للبلاد، وبالتالي عودة المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة.

من أهم سمات الدبلوماسية الإماراتية أنها تعتبر أي قلق أو أزمة تمس استقرار أي دولة عربية أمراً يعينها، وتعمل على التحرك من أجل المساعدة في إيجاد مخرج، بل وتقدم النصيحة لأطراف الأزمة من واقع أن التداعيات ستكون عواقبها وخيمة على الدولة وعلى الإقليم، وما زالت مبادرتها لإقناع رئيس النظام العراقي السابق صدام حسين حية في أذهان العرب، وكانت نتيجة رفض تلك المبادرة والسماح بالتدخل الإقليمي (إيران) درساً نتمناه أن يكون حاضراً عند الليبيين اليوم، كي لا يتكرر الخطأ مع التدخل التركي في ليبيا، لأنه في السياسة لا توجد تضحيات بدون مقابل سياسي.

وإذا كانت دولة الإمارات قد درجت على العمل من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين في مختلف مناطق الأزمات، لأن مبادئ سياستها الخارجية قائمة على ذلك، وهي تطبيقها على أرض الواقع، ونجحت في الكثير منها بدءاً من الصومال ومروراً بالبووسة والهرسك وصولاً إلى أفغانستان وغيرها من الأزمات الدولية، فإن دعم أي مبادرة لاستقرار إحدى الدول العربية أمر مفروغ منه. وهو ما يحدث في ليبيا التي توجي انحصر على النطاق الداخلي والإقليمي فقط، بقرار ما سوف تؤثر على الاستقرار العالمي، من منطلقين اثنين تدرجها كافة دول العالم، وهذا ما يفسر تاييد تلك الدول لموقف الإمارات من الأزمة. ويمكن المنطق الأول في التدخل التركي، وتأثيره على الوضع الإقليمي، سواء الجوار العربي أو الطرف الآخر من البحر المتوسط من الدول الأوروبية، ومحاولة نظام أردوغان تغيير قواعد اللعبة السياسية في الداخل الليبي، وما يستتبع ذلك من احتمالات ممارسة ابتزاز دول أوروبية في فتح باب الهجرة غير

المشروعة إلى أوروبا في حال وقف الغرب ضد مغامراته السياسية. أما المطلق الثاني، فهو احتمال عودة تنظيم "داعش" إلى ليبيا، مستغلاً وجود الفراغ الأمني الذي يعيشه البلد، أو نتيجة "تفويض" نظام أردوغان لمليشيات مرتزقة ليحاربوا ضمن قوات حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، التي يسيطر على أفرادها أيديولوجية دينية متطرفة تعمل على خدمة أجندات تركية معروفة بطموحاتها في استعادة دولة الخلافة الإسلامية.

لمبادرة السلام المصرية إلى ليبيا بعد آخر، غير الرغبة الدولية في تحكيم لغة العقل من أجل معالجة الأزمة وإخراج "المتطبلين" الذين يعيشون على الفوضى في الدول الأخرى، لذلك ننظر الإمارات للتحرك المصري باعتباره عودة إلى ممارسة مصر لدورها التقليدي في معالجة العربية للأزمات العربية، بعد حالة الشلل الذي أصاب الدور العربي، وهو ما أدى إلى وجود فراغ سياسي حفز أطماع دول الجوار الجغرافي، بالتدخل في الشأن العربي وزيادة تعقيد المشكلات العربية وتجميعها بحيث لم يعد أحد يستطيع تحقيق أي تقدم، أو حتى مجرد التفكير في تحقيق لقاء بين الأطراف المتنازعة.

سرعة تجاوب دولة الإمارات مع المبادرة المصرية ناتجة عن إدراكها الخطر المحقق على الأمن القومي العربي انطلاقاً من ليبيا، بقيادة تركيا والتنظيمات الإرهابية التي يجندتها أردوغان. لقد علمتنا التجارب أن الشعوب العربية هي وحدها من يدفع الثمن،

والآن سيكون الليبيون من يدفعونه، خاصة لو اصرروا على استمرار الحل العسكري مع الوجود التركي، وسيكون التالي من الصعب التنبؤ بمضاعفات عدم الاستقرار، لأن احتمالات تحول بعض الدول المجاورة لليبيا من حالة الحياد والمتابعة، إلى طرف مشارك في الحرب الداخلية، مسألة واردة بوجود دولة ثبت أن لها طموحات عابرة للحدود مثل تركيا، التي تدار بعقلية أردوغان المتطرفة!

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مختار الدبالي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العقبوي
تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

عن التمييز العنصري في أميركا

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

والآسيويون، والإيرانيون، والكلدانيون، واليهود، والإتراك وأبناء أميركا اللاتينية. ولا يشمل هذا التصنيف العرب، وذلك لأنهم موزعون على الدول التي جاؤوا منها، وأفرادها أقل عدداً من أن يصنفوا كإقلية.

الأقارعة الأميركيون والعرب والمكسيكيون، هم أكثر المواطنين الأميركيين تمتعاً بالمساعدات الاجتماعية والصحية والتعويض عن البطالة. وحين تزور مؤسسات الضمان الاجتماعي تتأكد من ذلك.

لماذا لا تخرج الملايين في تظاهرات احتجاج مثلما حدث في أعقاب اغتيال جورج فلويد ضد التمييز العنصري الواضح في دول عديدة أخرى في أوروبا وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط

ويتمتع الفقير وكامل أفراد أسرته بتأمين صحي شامل، وتعليم وسكن مجاني، وقسائم بدل طعام، في أكثر الحالات، بينما لا يحظى المهاجر في دول أوروبية وآسيوية عريقة على نفس المميزات، التي يحظى بها الفقراء في الولايات المتحدة. ويعتبر جريمة انتهاكاً لحقوق الإنسان أن تسال مواطناً، عن عرقه أو دينه. معروف أن جوهر الديمقراطية هو قاعدة الأغلبية، واتخاذ قرارات ملزمة بتصويت أكثر من نصف

ولا يفوتنا أن نقول إن الأقليات، نفسها، تمارس التمييز العنصري والكرهية ضد الأغلبية من الأميركيين البيض. التعصب العرقي والديني والجنسي، موجود بين الأقليات تماماً مثلما هو موجود بين الأغلبية. ولماذا لا تخرج الملايين في تظاهرات احتجاج ضد التمييز العنصري الواضح في دول عديدة في أوروبا وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، مثلما حدث في أعقاب اغتيال جورج فلويد بالولايات المتحدة؟ حين تجادل الأميركي الأبيض حول وجود تمييز عنصري في أميركا وتنتقل له شكوى الأقليات منها يحرك ويرد عليك قائلاً، "تأمل فقط من الذي تظاهر ضد التمييز العنصري في أميركا، ومن هم الذين هبوا مدافعين عن المتظاهرين، وحتى عن المدسدين الذين نهوا وسرقوا وكسروا وخرّبوا، وتستجد الجواب".

يعترف المواطن الأميركي بأن مقتل جورج فلويد، على يد شرطي (أبيض) هو مجرد حجة للانتقام من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بسبب تغريدات غير مسؤولة تصدر عنه، يفهم من بعضها تعالياً عنصرياً على الأعراق الأخرى، وكذلك بسبب ما اتخذته من قرارات وسياسات اقتصادية قاسية ضد الصين ودول أميركا الوسطى والجنوبية، وضد دول أوروبية أيضاً، وتشديده إجراءات دخول المسلمين القادمين من دول محددة، كإيران وأفغانستان وسوريا وليبيا والعراق. ثم يسألك، "حسناً، إن كنت غير سعيد هنا وتشعر بان التمييز العنصري يزعجك ويهدد مستقبلك ومستقبل أولادك، لمَ لا تغادر وتعود إلى بلادك تعيش فيها حراً سعيداً، دون تمييز عنصري أو ديني أو طائفي، كالصين، وأفغانستان، وإيران، وتركيا، والعراق، وسوريا".

هنا يدرك شهرزاد الصباح وتستك عن الكلام المباح.



سوريا.. من يملك الحل؟

وأمام كل هذه التناقضات كان ولا يزال الخيار الأفضل للجميع هو أن تبقى الأزمة معلقة. لا يريدون لها ولا يريدون إخمادها. هم فقط يحركونها ببطء شديد يواكب الملفات المرتبطة بها في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

الاعتراف بحق القوات الروسية في البقاء في سوريا هو واحد من مؤشرات التشجيع الأميركي لموسكو على الصدام مع طهران ولكن هل بلغ التشجيع حداً لإحداث قطيعة بين الطرفين

الأمر الوحيد الذي يمكن أن يحدث اختراقاً سريعاً في الأزمة السورية هو إزاحة بشار الأسد عن السلطة بانقلاب أبيض من داخل النظام. وربما حملت الأشهر القليلة الماضية أملاً باحتمال حدوث ذلك بعد الجفاء الذي ساد بين

وتركيا، وإسرائيل، سيقبل التنازل عنه مهما طال أمد الأزمة. كل منهم دخل سوريا لمصلحة إستراتيجية، ولن يعود دونها أو يتخلى عنها، إلا بحرب أو بمقابل يفوقها قيمة وأهمية. بالنسبة للأطراف المحلية وهم النظام والأكراد والمعارضة، لكل طرف غايته التي لم تتحقق حتى الآن، بشار الأسد يريد استعادة السيطرة على البلاد وكان شيئاً لم يكن. والصوت النافذ في المعارضة يريد استبدال الأسد بمرشد الإخوان أو الجولاني. أما الأكراد فيريدون إقليمياً ذاتياً لا يقل استقلالاً عن كردستان العراق.

ويرفض الأطراف الثلاثة مراجعة غاياتهم هذه رغم عدم واقعيتها. ولكن السوريين عموماً لم يعودوا أصحاب قرار في قضيتهم بعدما تحولت إلى صراع دولي. الأمثلة كثيرة ولا يمكن لأي من اللاعبين المحليين نكرانها أو تبريرها. هناك سوريون أكثر في الداخل والخارج لا حول لهم ولا قوة، يريدون بلادهم دولة ليبرالية موحدة، ولكن هذا الخيار أيضاً لا يناسب اللاعبين الدوليين ولا المحليين مهما زعموا حرصهم على وحدة الأرض وسيادة الدولة السورية.

بهاء العوام
صحافي سوري

كثير الحديث في الأونة الأخيرة حول حل نهائي للأزمة السورية يتحسم كل ما هو عالق منذ نحو عشر سنوات. لا أحد يقول من يملك مفتاح هذا الحل السحري، وهم يستغرق إنجازهم. ولكن الجميع يبدأ من الخلاف الروسي السوري وينتهي بقانون فيدرال أميركي. مروراً طبعاً بـ"النصر" الروسي على تركيا في إدلب، ومحاولة لا تشمل الكرد في مناطق شمال شرق البلاد.

قبل البحث في حل اللغز المرتقب، لا بد من ذكر الثوابت التي لم تتغير في الأزمة حتى الآن. فعلى الضفة الدولية لا يزال الاتفاق على عدم تغيير الرئيس بقوة السلاح ساري المفعول. كذلك حال الاتفاق بان سوريا لن تكون غنيمة طرف واحد، ولكن المكاسب ستوزع وفقاً لخارطة الميدان. تغيرت هذه الخارطة كثيراً خلال سنوات الحرب طبعاً، ولكن هناك حد أدنى للمكاسب لا يبدو أن أي من المحتلين الخمسة، أميركا، روسيا، وإيران،